

أثر الأزمة السورية على الأمن الإنساني (2011 - 2022م)

باحث - كلية العلوم السياسة والدراسات الاستراتيجية
جامعة الزعيم الأزهرى

أ. خوجلي عليش خوجلي عوض السيد

المستخلص:

تناول هذه الدراسة أثر الأزمة السورية على الأمن الإنساني، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الأزمة السورية على الأمن الإنساني، كما تهدف إلى التعرف على أثر الأزمة السورية على الأمن الإقليمي والدولي. تناقش إشكالية الدراسة مدى تأثير الصراع في سوريا على الأمن الإنساني إقليمياً ودولياً وما هي أبرز مظاهر الأمن الإنساني في سوريا. تستخدم الدراسة كل من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي للتعرف على أسباب الأزمة السورية وأهم المراحل التي مرت بها، كما تستخدم المنهج التحليلي للتعرف على مدى تأثيرات الأزمة على الأمن الإنساني ومحلياً وإقليمياً ودولياً. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أثرت الأزمة السورية على جميع نواحي حياة الإنسان السوري محلياً وإقليمياً ودولياً. ويمثل اللاجئون السوريون أزمات متحركة إقليمياً ودولياً، وفشلت جميع محاولات إنهاء الأزمة السورية نظراً لتعقيد الأزمة والأطراف الفاعلة فيها. وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات، من أهمها: على المجتمع الدولي والإقليمي بذل مزيد من الجهود لحل الأزمة السورية. على المجتمع الدولي والإقليمي العمل على استضافة اللاجئين السوريين ومحاولة توفير أوضاعهم. على المجتمع الدولي والإقليمي ممارسة المزيد من الضغوط على النظام الحاكم في سوريا من أجل بناء حوار يؤدي إلى انتقال ديمقراطي.

The impact of Syrin crisis on human security (2011- 2022AD)

Khoglyi alesh Khoglyi awaed seed

Abstract:

This paper deals with the impact of the Syrian crisis on human security. This paper aims to identify the impact of the Syrian crisis on human security, and also aims to identify the impact of the Syrian crisis on regional and international security. The problematic of the paper discusses the extent to which the conflict in Syria affects human security regionally and internationally, and what are the most prominent manifestations of human security in Syria. The paper uses both the historical method and the descriptive method to identify the causes of the Syrian crisis and the most important stages it has gone through. It also uses the analytical method to identify the extent of the crisis's effects on human security, locally, regionally and internationally. The paper reached a set of results, the most important of which are: The Syrian crisis has affected all aspects of the life of the Syrian person locally, regionally and internationally. The Syrian refugees represent mobile crises regionally and internationally, and all attempts to end the Syrian crisis have failed due to the complexity of the crisis and the actors involved in it. The paper came out with a set of recommendations, the most important of which are: The international and regional community should make more efforts to solve the Syrian crisis. The international and regional community should work to host the Syrian refugees and try to reconcile their situation. The international and regional community must exert more pressure on the ruling regime in Syria in order to build a dialogue that leads to a democratic transition.

Keywrds: Crisis, Human, security, displaced, refugees, geopolitics.

الإطار المنهجي:

مقدمة:

اثر استمرار الصراع في سوريا سلباً على الأمن الإنساني الذي يتمثل في الدمار الكبير الذي لحق بالمؤسسات السورية بالإضافة إلى تشرد الإنسان السوري في شكل نازحين ولاجئين إلى دول الجوار مما سبب عبء عليها تمثل في مجموعة من الاضطرابات الأمنية وظهور التنظيمات الإرهابية بالإضافة إلى انتشار السلاح وتجارة المخدرات والإتجار بالبشر بل تجاوز الأثر الدول الإقليمية إلى دول أوروبا وذلك من خلال ازدياد موجات الهجرة إلى أوروبا عبر الطرق الشرعية والغير شرعية، وفيما يلي تحاور هذه الدراسة التعرف على مدى تأثير الصراع في سوريا على الأمن الإنساني.

إشكالية الدراسة:

تناقش إشكالية الدراسة مدى تأثير الصراع في سوريا على الأمن الإنساني إقليمياً ودولياً وما هي أبرز مظاهر الأمن الإنساني في سوريا. ويمكن إشكالية الدراسة من خلال سؤال رئيسي، إلى أي مدى اثر طول أمد الصراع السوري على الأمن الإنساني.

أسئلة الدراسة:

1. ما هي أبرز مظاهر تأثير الصراع السوري على الأمن الإنساني.
2. إلى أي مدى نجحت محاولات فرض الصراع السوري في الحد من تأثيره على الأمن الإنساني.
3. ما هو مستقبل الأمن الإنساني في ظل استمرار الصراع.

فرضية الدراسة:

قامت الدراسة على مجموعة من الفرضيات الرئيسية:

1. اثر استمرار الصراع في سوريا سلباً على الأمن الإنساني.
2. تتمثل اهم مظاهر تأثير الصراع في سوريا على الأمن الإنساني في تدمير المنشآت المدنية، تشرد المواطنين ما بين نازحين ولاجئين، بالإضافة إلى زيادة نسبة الفقر وانعدام التنمية.

منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة كل من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي للتعرف على أسباب الأزمة السورية وأهم المراحل التي مرت بها، كما تستخدم المنهج التحليلي للتعرف على مدى تأثيرات الأزمة على الأمن الإنساني ومحلياً وإقليمياً ودولياً.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الأزمة السورية على الأمن الإنساني، كما تهدف إلى التعرف على أثر الأزمة السورية على الأمن الإقليمي والدولي.

حدود الدراسة الزمانية والمكانية:

تمثل الفترة ما بين (2011م – 2021م) الحدود الزمانية بينما تعتبر الجمهورية السورية هي الحدود المكانية للدراسة.

الكلمات المفتاحية: الأزمة ، الأمن الإنساني ، نازحين ، لاجئين ، جيوبوليتيك
الآثار والتداعيات المحلية للأزمة السورية:

كانت سوريا من بين الدول التي تحول فيها الحراك إصلاحي إلى «ثورة شعبية» بعد إمعان النظام فيها بولوج الحل الأمني، كما وفر مبررات لاستمرارها ولتتحول جزء منها إلى حمل السلاح والتدخلات الخارجية بمستويات مختلفة إقليمياً ودولياً، وتندرج الأزمة السورية ضمن الأزمات المركبة متعدد الأبعاد على مستوى السلطة والمجتمع، فهي أشبه بلوحة فسيفساء، غاية في التشابك والتعقيد وأي تفسخ فيها بشكل غير واع لن ينال من البيئة السورية الداخلية فحسب، وإنما أيضاً من دول الجوار الجغرافي وفي هذا المبحث سيتم استعراض تداعيات الأزمة على النحو الآتي:

أولاً: تداعيات الأزمة السورية على الجانب السياسي:

لقد بدأت الأزمة السورية حالة تقليدية من الصراع الداخلي في شين توزيع السلطة والثروة في بلد يحكمه نظام حكم استبدادي لم يكتف باحتكار مصادر القوة، بل أضفى على نفسه نود من القداسة التي ترفض جميع أشكال المشاركة، لكن موقع سوريا الجيوبوليتيكي وفشل النظام في معالجة وإدارة الأزمة سرعان ما أسهم في عسكرة الأزمة، الأمر الذي أدى إلى وقوعها في دائرة الاستقطاب إقليمي التي عملت على تحويل الحركة الاحتجاجية عن مطالبها التنموية من خلال إثارة العامل الطائفي خاصة في المدن المختلطة وأسهم في حدوث الأزمة.

ومما سبق نستنتج تداعيات الأزمة على ملامح الحياة السياسية في سوريا⁽¹⁾:

- انقسام بنيوي وتفريغ بعض المدن من سكانها وتدمير المجتمع

المدني من خلال التطهير المتبادل من قبل التيارات المتطرفة لكلا طرفين، ويتضح ذلك من قول عزمي بشارة: «إن ثورة تقوم على تجيش طائفي أو هوياتي بشكل عام، وينقسم من خلالها المجتمع إلى هويات لن تقود إلى تعددية سياسية وفكرية في إطار المجتمع ككل، بل تقسيم المجتمع إلى مجتمعات، ولا يلبث أن يأخذ هذا التشرذم شكل مجتمعات تفضي إلى انقسام في كيانات سياسية مفدرلة في الاحتمال الأسوأ».

- نقل الأزمة من الأطراف إلى المركز وترييف المدن وانعدام الأمن ما أدى إلى انعدام الاستقرار السياسي في بعض المناطق السورية، وانتشار ظاهرة الاختطاف المسيس من قبل النظام والمعارضة.
- فشل المعارضة في بناء قيادة موحدة قادرة على إدارة المرحلة الانتقالية.
- حدوث اختلالات أمنية وانتشار ظاهرة التطرف الجهادي على الحدود مع دول الجوار بسبب تزايد أعداد النازحين والمهاجرين قسراً، ما أدى إلى تزايد نفوذ الجماعات الإسلامية المحاربة ضمن المعارضة المنشورة على الحدود، ونظراً لعدم قدرة النظام على تأمين الحدود، الأمر الذي قد أسهم في انتقال الأزمة والعنف إلى دول الجوار السوري، وتحولها إلى أزمة إقليمية الأمر الذي أسهم في انتقال العنف الطائفي من الداخل إلى دول الجوار في ظل حركة السوريين، إذ أصبحوا بشكل متزايد مكوناً من مكونات السياسة اللبنانية الداخلية بكل صراعاتها وجذورها الطائفية، كما أسهم تدفق اللاجئين إلى تغير موازين القوى داخل الطائفة السنية نفسها لصالح تصاعد دور التيار السلفي في طرابلس وصيدا، إضافة إلى تزايد مخاوف الأردن من تسلل العناصر الجهادية داخل الأردن في ظل انعدام الأمن، كما يخشى الأردن استهدافه من قبل النظام السوري نتيجة فتحه الأبواب أمام اللاجئين السوريين، أما بالنسبة للعراق فقد تزامن تدفق اللاجئين على العراق مع وجود حركة عسكرية لمسلحي القاعدة للقتال في سوريا، حيث أصبحت سوريا ملجأ للعناصر المتطرفة بجانب تهريب السلاح الأمر الذي أحدث تداعيات خطيرة على استقرار العراق وتعزيز موقع السنة في مواجهة حكومة المالكي ذات الأغلبية الشيعية⁽²⁾.

- انحسار سلطة الدولة وغياب دور الحكومة المركزية على أجزاء وواسعة من البلاد، وتراجع قدرة المؤسسات الحكومية على القيام بواجباتها في حفظ الأمن، الأمر الذي أدى إلى تمزيق الدولة وانهيار وتفسخ وحدة المجتمع في مناطق عديدة من سوريا.
 - استمرار اعتماد الحل الأمني والعسكري من قبل السلطات المركزية، وتطور العنف المسلح بين كافة أطراف الأزمة السورية، ما أدى إلى خروجها من أيدي السوريين وتزايد التدخل والاستقطاب إقليمي والدولي لطرفيها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- ثانياً: تداعيات الأزمة السورية على الجانب الاجتماعي والإنساني:**

لقد أثرت الأزمة السورية بشكل سلبي في الوضع أنساني وخل في اختلالات كبيرة في البنية الاجتماعية وأحدثت آثارا كارثية على المجتمع السوري اجتماعيا وإنسانيا بالرغم من تنامي دور المجتمع المدني، إلا أن الأزمة أدت إلى تدهور في العلاقات الاجتماعية وأدت إلى انتشار التطرف والتعصب، وتأثرت سلبا بالقيم والأعراف الاجتماعية من خلال تأجيج سلوكيات الانتقام، مما أدى إلى فقدان الانسجام والتضامن بين مكونات النسيج الاجتماعي السوري وتعميق الفجوة الاجتماعية، نظرا لأن حدوث الأزمة أدى إلى تغير كبير في التوزيع السكاني ضمن الأراضي السورية نتيجة تزايد معدل الوفيات بشكل مباشر وغير مباشر بسبب اشتداد العنف المسلح وتجاهل الوصول إلى الرعاية الصحية⁽³⁾، وكذلك تزايد أعداد النازحين قسرا الذين فروا من مدنهم وقراهم خاصة في مناطق التوتر، كحمص وادلب ودرعا ودير الزور وحلب وريف دمشق خوفاً من بطش النظام وتنكيله أو وحشية المعارضة واعادة توزيعهم في مناطق أخرى ضمن محفظاتهم أو في المناطق الداخلية، وقد بلغ عدد النازحين حوالي 4.25 مليون نازح في المناطق الداخلية⁽⁴⁾.

كما أحدث الأزمة السورية تغيرا في طبيعة التركيبة الديموغرافية واختلالات عديدة لدى الدول المستضيفة للاجئين، الأمر الذي بات يشكل تهديدا للاستقرار الداخلي ويمثل ضغطا على البيئة الاقتصادية والاجتماعية لدول الجوار المستضيفة للاجئين السوريين تحديدا، كالعراق والأردن ولبنان وتركيا، وهذه الدول التي وجدت مواردها الخاصة تحت ضغط كبير نتيجة اضطراها لتلبية احتياجات اللاجئين الذين تم تشريدتهم وتهجيرهم قسرا، وقد ناهز عدد

اللاجئين في الدول الثلاث وفي المناطق الداخلية «المليونين» والرقم مرشح للزيادة مع الوقت، ومع استمرار الظروف نفسها ومع ازدياد قمع النظام وبطشه، ويعيش اللاجئون في ظروف اقتصادية وصحية وتعليمية واجتماعية سيئة جداً. لقد تجاوز عدد اللاجئين السوريين في تركيا 150 ألف لاجئاً يعيشون في أربعة عشر مخيماً وفقاً لتصريحات رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في يناير 2013، بينما بلغ عددهم في لبنان 200 ألف لاجئاً في مناطق طرابلس وبيروت والبقاع، بينما بلغ عدد اللاجئين السوريين في الأردن حوالي 290 ألف لاجئاً، يوجد 62 ألف منهم في مخيم الزعتري للاجئين، إضافة إلى 70 ألف لاجئ في العراق، يوجد منهم 58 ألف لاجئ في إقليم كردستان العراق⁽⁵⁾. وهناك سبب آخر يحتم على المجتمع الدولي ألا يغض الطرف عن التحديات إنسانية التي تخلقها هذه الصراعات، وهو الحرمان والتهجير وتشريد العائلات التي تعيش ظروفًا إنسانية قاسية يؤدي في غالب الأمر لتأجيج التوترات المذهبية والعرقية، الأمر الذي قد استغله المتطرفون لمصالحهم الخاصة، وإذا ما نجحوا في ذلك فإن مهمة بناء هذه المجتمعات بعد انتهاء الأزمة تصب أصعب بكثير وربما ستكون مستحيلة⁽⁶⁾.

وتتمثل تلك التحديات التي خلفتها الأزمة السورية على الصعيد الإنساني والاجتماعي في:

- تفاقم الأزمات الاجتماعية وتردي الأوضاع المعيشية وانتشار الفقر وزياداً نسبة الفقراء ووصولها إلى مستويات قياسية، وتزايد التفاوت في توزيع الدخل والثروات، مما يعني تناقص الخدمات المقدمة للقطاعات الصحي والتعليمي، وقد دفعت تلك الأزمة إلى فقدان سوريا جزءاً مهماً من البنية التحتية وأرس المال البشري، الأمر الذي يتطلب العديد من السنوات لتعويض وهما ونتيجة لخفض إنفاق العام في قطاع التعليم أضاف مزيداً من التعقيد على الوضع التعليمي وإنساني، إذ أن هذا التخفيض في إنفاق سيحد من قدرة الحكومة على التدخل بحلول علاجية في المناطق الساخنة لمعالجة الآثار النفسية والاجتماعية للنزاع على الأطفال⁽⁷⁾.
- يعيش اللاجئون أوضاعاً صعبة في ظل نقص الغذاء وافتقارهم للمأوى المناسب، مما أدى إلى انتشار الأوبئة والأمراض في مخيمات

اللاجئين والنازحين؛ نظرا لتعذر تقديم الخدمات الإغاثية والمساعدات الإنسانية بالشكل الكافي، رغم الجهود المبذولة من قبل الاتحاد الأوروبي والمنظمات الإنسانية التي رصدت 400 مليون يورو لعام 2013م، بهدف مساعدة منظمات المجتمع المدني على تقديم الخدمات الأساسية للاجئين.

- التضخم السكاني الذي ستعاني منه المدن المستضيفة للنازحين إذ أن أغلبهم نزح إلى المحافظة وسكنوا في مركز المدينة، وحتى في أطرافها البعيدة وقد لا يفكر الكثير منهم بالعودة مجدداً إلى مناطقهم الأصلية التي نزحوا منها مما يؤدي إلى تدمير النسيج الاجتماعي المكون للمجتمع السوري.

يتضح من ذلك أن اللاجئين والنازحين السوريين يواجهون وضعاً صعباً ويمثلون مشكلة كبرى للداخل السوري وتحدياً لدول الجوار، إلا أن المستقبل القريب لا يحمل حلاً قريباً لهم بل من المتوقع تزايد أعدادهم في ظل تصاعد العنف المسلح من قبل النظام والمعارضة وتضائل أفق الحل السياسي، الأمر الذي أسهم في إفراز جماعات متطرفة على الحدود وداخل دول الجوار مستغلة حالة انعدام الأمن، أو يمكن استخدام اللاجئين كدراسة ضغط من قبل قوى معينة إضافة إلى ظروفهم الإنسانية التي توفر بيئة ملائمة لتجنيد المتطرفين في ظل الغياب الأمني.

ثالثاً: أثر الأزمة السورية على الواقع الإنساني الفلسطيني:

لقد تأثر الوجود الفلسطيني بتحويلات الواقع السياسي السوري، فمنذ بدء الأزمة السورية عام 2011 وشمولها مختلف البقاع السورية بات من الضروري بمكان أن يتأثر اللاجئون الفلسطينيون بهذا المشهد السياسي، حيث كان وجود وانتشار اللاجئين الفلسطينيين في أغلب المدن السورية على امتداد أكثر من ستة عقود أن جعل منهم مكوناً ذا خصوصية هوياتية من مكونات النسيج السوري وبحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في تطويرها تشريعات قانونية متعاقبة، وفرت للاجئين الفلسطينيين في سوريا سهولة الانخراط والاندماج في مختلف المجالات والميادين السورية وعندما لاحت رياح التغيير في سوريا وهي في طورها السلمي بدا أن ثمة اختباراً جديداً لمحتوى ومنسوب تأثير الأوساط الفلسطينية بما يدور من حولها، ولكيفية تفاعلها مع

حراك الأزمة السورية ومبنى نظرتها السياسية والأخلاقية لطرفي الأزمة بعد أن أصبحت في مرمى التداعيات المباشر لهذه الأزمة، فظهرت مستويات متعددة من التأثير والتفاعل والترابط بين كلا الواقعين⁽⁸⁾. وكشفت مسارات الأزمة وتداعياتها السياسية والإنسانية عن مواقف وردود أفعال فلسطينية حيث فضل بعضها عدم التدخل بالشين الداخلي السوري لقناعته بضرورة بقاء الفلسطينيين على مسافة من الأزمة، وقد مثل ذلك المسار منظمة التحرير الفلسطينية، بينما فضل بعضها دعم النظام واعتبر ما يحدث في سوريا مؤامرة تحاك ضد النظام السوري لانتزاعها من موقعها في الممانعة ودعم المقاومة وفك عرى التحالف بينها وبين حزب الله، وقد مثل هذا الاتجاه الجبهة الشعبية القيادة العامة، بينما أرت حماس في دعم المعارضة واجبا سياسيا نظرا لتوافق المصالح بين حماس والإخوان المسمين بعد تحول ميزان القوى في مصر وتركيا لصالح المعارضة⁽⁹⁾. وبذلك أصب الحديث عن الخصوصية الفلسطينية في السياق السوري العام ذا توظيفات سياسية أكثر منه حقيقة يمكن لها الصمود أمام فروض ولوازم العيش المشترك ومفاعيل متغيراته على الفلسطينيين أنفسهم مع تصاعد وتأثر الصراع الذي طال المخيمات الفلسطينية بصورة مباشرة، لاسيما بعد التطورات المأساوية التي يشهدها مخيم اليرموك والتحديات المصيرية التي تواجه الفلسطينيين على وقع تقدم الخيارات الكارثية التي تعصف بالواقع السوري، من جهة لم تؤد دعوات الحياد التي أطلقتها أغلب الفصائل منذ بدايات الحراك السوري فعليا إلى تحييد المخيمات وتجنبيها تداعيات الواقع المشتعل حولها، إلا أن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين تأثرت بواقع الأزمة بفعل ضراوة النظام في معاقبته للبيئات الشعبية الحاضنة للمعارضة، الأمر الذي أفضى إلى طغيان الالتزام الأخلاقي على مفهوم الحياد السياسي وتعقيداته الواقعية خاصة بعد سيطرة كتائب الجيش الحر على مخيم اليرموك مبرر ذلك بينها إجراءات تكتيكية ومؤقتة لاستكمال زحفها إلى قلب مدينة دمشق، ورفض قيادات هذه الكتائب الانسحاب من أحياء المخيم فيما بعد، ما أدى إلى نزوح الفلسطينيين في مشهد أعاد إلى الأذهان الغريبة الفلسطينية في فصلها الأشد قسوة وإيلاما⁽¹⁰⁾، حيث غادر 75% من سكان مخيم اليرموك البالغ عددهم 200 ألفاً إلى مناطق قدسيا وضاحيتها، بينما نزق 90% من أهالي مخيم «سبينة» البالغ عددهم 30 ألف إلى مناطق الكسوة، بينما نزق 50% من أهالي مخيم «خان

الشيخ» البالغ عددهم 20 ألف إلى القنيطرة، وكذلك نزوق 95% من أهالي مخيم درعا البالغ عددهم 10 آلاف⁽¹¹⁾. وهناك من الفلسطينيين من غادر سوريا إلى دول الجوار بحثاً عن الأمن، حيث بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المهاجرين إلى لبنان 53 ألف لاجئ فلسطيني، بينما ذهب إلى الأردن 85000 لاجئاً فلسطينياً، بحثاً عن الأمن⁽¹²⁾. ومن هنا يتبين أن اللاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم 540000 نسمة حسب تقارير الأمم المتحدة قد وجدوا وضعاً سياسياً أسوأ من اللاجئين السوريين نظراً للقيود المفروضة عليهم في دول الجوار⁽¹³⁾.

رابعاً: تداعيات الأزمة السورية على الجانب الاقتصادي:

اتسمت الأزمة السورية بالتعقيد في ظل عوامل متشابكة متداخلة يصعب الفصل بينها أنتجت من الركود، الأمر الذي كان له انعكاسات كارثية على الجانب الاقتصادي وتسببت بإدخال أكثر من ستة ملايين شخص في دائر الفقر وبعضهم الفقر المدقع، هذا بالإضافة إلى مشاكل البطالة والانعكاسات السلبية الاقتصادية التي خلفتها الأزمات منذ 2011م.

اقتصادياً تركزت الآثار الاقتصادية في انخفاض الناتج المحلي ومعدلات الاستهلاك والاستثماري والتجارة الداخلية والخارجية، كما تأثرت المالية العامة بارتفاع عجز الخزينة وعبء الدين العام وتدهور سعر صرف العملة، وما تبعها من مشاكل اجتماعية أخلاقية أهمها:

- ارتفاع معدلات التضخم نتيجة انخفاض الإيرادات الحكومية بنحو 25% عام 2012 نتيجة الحظر المفروض على العائدات النفطية المقدّر بنحو 4 بلايين دولار⁽¹⁴⁾.
- فقدان النظام السيطرة على الجزء الأكبر من الأراضي الغنية بحقول النفط، وخضوع جزء منها لسيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في الشمال الشرقي، وجزء آخر لسيطرة المعارضة الإسلامية (في المنطقة الشرقية على مقربة من دير الزور)، وهذا ما يفسر تراجع البنية التحتية الخاصة بقطاع الطاقة، حيث تراجع إنتاج النفط الخام الذي كان يبلغ 380 ألف برميل في اليوم قبل الأزمة إلى 20 ألف برميل يومياً بحلول منتصف العام 2013. أما إنتاج الغاز فقد انخفض بمعدل الثلث، ويعزى هذا التراجع المعتدل نسبياً إلى وجود حقول الغاز في المناطق التي لاتزال خاضعة تحت سيطرة النظام، مثل تدمر وحماه. قبل الأزمة⁽¹⁵⁾.

- فرض العقوبات الاقتصادية على مقدرات النظام السوري أسهم في هجرة رؤوس الأموال والخبرات البشرية إلى الخارج، وهرب ما يقدر بنحو 22 مليار دولار من رؤوس الأموال للخارج، مما أدى إلى انكماش الاقتصاد السوري بما نسبته 30% إلى 40% في عام 2012، وخروج ما يزيد على 60% من رجال المال والأعمال السوريين للخارج (16).
- تدمير البنية التحتية، وانهيار القطاع الصناعي في العديد من المدن السورية، فقد توقف 3360 منشئ عن البناء و677 منشئ عن الإنتاج وخروج 87484 عاملاً من عملهم في تلك المدن.
- كما أثرت الأزمة على مدينة حلب التي تمثل العاصمة الاقتصادية لسوريا بشكل خاص فبحسب تقرير صادر عن بنك بيبيلوس، توقفت نحو 75% من المنشآت الإنتاجية عن العمل في تلك المدينة، كما انخفض عدد العاملين فيها إلى 8400 عامل من أصل 38800 عامل. مما اضطر النظام لنقل المدينة الصناعية من منطقة الشيخ نجار إلى حي الجميلية في مدينة حلب. وقد أسهم ذلك الأمر في تعطيل الدور الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة داخل سوريا (17).
- تراجع حجم الإنتاج والناتج المحلي، وتراجع معدل الصادرات، ونمو القطاعات الاقتصادية الأمر الذي أدى إلى انخفاض سعر صرف الليرة السورية بشكل كبير.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار الوقود والطاقة فازدادت تكلفة الإنتاج وارتفعت الأسعار مما أدى إلى انتشار ثقافة الغلاء وعم مناخه.

الآثار الإقليمية والدولية للأزمة السورية: البلدان الإقليمية المضيفة:

يمكن تدفق البشر بأعداد كبيرة أن يزعزع استقرار المجتمعات في حال لم يتم التعامل معه بالطريقة المناسبة. في هذا السياق، ارتفع منسوب انعدام الاستقرار في البلدان المضيفة بالتوازي مع تفاقم أزمة اللاجئين السوريين. ومن الأهمية بمكان أن ندرك أن كل من هذه البلدان يواجه تحديات خاصة به في تعامله مع الأزمة. فلقد تحملت ثلاثة بلدان مجاورة وهي تركيا ولبنان والأردن لوحدها عبء استضافة معظم اللاجئين السوريين البالغ عددهم 4.9 مليوناً، فيما توزع من تبقى منهم على العراق ومصر وباقي دول شمال إفريقيا. وفي

حين انشغل المجتمع الدولي والدول المجاورة لسوريا في تبادل الملامة بشأن ضعف الاستجابة لتدفق اللاجئين، تجدر الإشارة إلى أن كل من تركيا ولبنان والأردن كان يواجه تحديات جسام قبل اندلاع الحرب، ومن شأن موجات اللجوء المماثلة أن تدفع المنطقة برمتها نحو أزمة أكثر اشتدادا. بالإضافة إلى ذلك، ساهم اللاجئين السوريون بشكل كبير في ارتفاع موجة الهجرة باتجاه القارة الأوروبية برا وبحرا، ما يسلط الضوء على الأثر المباشر لتدفق اللاجئين على الأمن الإقليمي والدولي، إذ تضطر الدول إلى تخصيص الموارد لمواجهة هذه المشكلة على حساب مسائل أساسية أخرى.

لقد فشلت محاولة إلزام اللاجئين بالعيش في مخيمات إلى حد كبير، وذلك بسبب اكتظاظ هذه المخيمات ونقص التمويل اللازم لها، وانتقل معظم اللاجئين في البلدان الإقليمية المضيفة إلى المدن بحثا عن فرص عمل تندر داخل المخيمات. من ناحية أخرى، من شأن الحظر أو القيود المفروضة على تصاريح عمل اللاجئين أن يؤدي إلى إغراق أسواق العمل غير النظامية في بلدان كلبنان والأردن، ما يخفف منسوب تقبل المجتمعات المحلية للأعداد الكبيرة من اللاجئين. على سبيل المثال، رفضت الحكومة اللبنانية فكرة إنشاء مخيمات رسمية خوفا من تحولها إلى مستوطنات دائمة كما الحال مع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، واستعاضت عن هذا الاقتراح بتجمعات غير رسمية فيخيم تديرها منظمات الإغاثة الإندساندية في معظم الأحيان⁽¹⁸⁾، وقد أثرت بلدان الخليج العربي، أي السعودية وقطر وعمان والبحرين والإمارات والكويت التركيز على الحلول المباشرة، مع اعتماد حلول مرحلية مثل إصدار تأشيرات عائلية وتأشيرات عمل لاستقبال الوافدين السوريين المتأثرين بالأزمة. وفيما يستمر وضع اللاجئين السوريين في البلدان الإقليمية المضيفة بالتدهور، يتشجع عدد متزايد منهم لخوض غمار رحلة هجرة محفوفة بالمخاطر للوصول إلى أوروبا. وكما اختبر الاتحاد الأوروبي عن كثب، فقد لعب تدفق اللاجئين السوريين إلى أوروبا دوائر أساسيا في تهديد نسيج الوحدة الأوروبية التي كان لضمان الأمن الدولي البعيد الأمد حيازة كبيرا في تأسيسها.

أوروبا وأزمة اللاجئين:

أدى شح الفرص المتاحة للاجئين السوريين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أزمة تدفق اللاجئين إلى أوروبا التي استقطبت اهتمام العالم ولم

تنته فصولاً. فالإ جانب الجاليات المهاجرة من الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، يشكل اللاجئون السوريون جزءاً كبيراً من المهاجرين الذين يطلبون اللجوء أو يقصدون أوروبا هرباً من النزاعات أو الاضطهاد. وقد واجهت دول الاتحاد الأوروبي مشاكل كبيرة نتيجة تدفق أعداد هائلة من اللاجئين والمهاجرين. وتشير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن قرابة 900.000 سوريا طلبوا اللجوء بين أبريل 2011 وأكتوبر 2016م⁽¹⁹⁾، لكن هذا الرقم لا يتضمن آلاف الأشخاص الذين قاموا بالرحلة المضنية - والمميتة في أغلب الأحيان - إلى أوروبا من دون تقديم طلب لجوء رسمي.

في العام 2015، شكل اللاجئون السوريون نسبة النصف تقريباً من أصل مليون مهاجر وصلوا إلى أوروبا، مما جعلهم أكبر مجموعة من جنسية واحدة⁽²⁰⁾. وتشير الأرقام الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن 80.000 لاجئاً إضافياً وصلوا إلى أوروبا عن طريق البحر بين يناير ونوفمبر 2016م⁽²¹⁾. وفي ظل حركة النزوح الكثيفة ندحو أوروبا، باتت الحكومات الأوروبية مضطرة للتعامل مع مشاعر الحقد والقلق لدى السكان المحليين، الذين يخشون استغلال الجماعات الإرهابية لأزمة اللاجئين السوريين للتسلل إلى العمق الأوروبي. وقد تأكدت هذه المخاوف إثر الهجمات الإرهابية التي استهدفت دول الاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة، والتي نفذها أشخاص دخلوا أوروبا بحجة اللجوء، ودفعت بالحكومات الأوروبية إلى فرض سياسات أكثر تشدداً على طالبي اللجوء في بلادها.

في بداية أزمة اللاجئين، أبدى عدد من دول الاتحاد الأوروبي كلاً من السويد واستعداده لاستقبال الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية باعتباره واجباً إنسانياً. لكن، في ظل التزايد المطرد لعدد اللاجئين والمهاجرين الذين يدخلون أوروبا، أخذت أزمة اللاجئين السوريين منحى سياسياً بشكل متزايد؛ فتم تعديل قوانين الهجرة للحد من تدفق اللاجئين، وأدى تعاظم المشاعر المعادية للاجئين إلى ظروف تهدد استمرارية منطقة شنغن الأوروبية ذات الحدود المفتوحة، والتي يعتبر كثيرون أن زوالها يلغي الحاجة إلى الاتحاد الأوروبي. وقد ردت الدول الواقعة على الطريق الأكثر استخداماً من قبل المهاجرين - وبالتحديد دول البلقان - على حركة الأشخاص الكثيفة بإغلاق حدودها ونشر قوات مكافحة الشغب. ورغم الإدانة الدولية لهذه الإجراءات

المتشدة، فإن دخولها حيز التنفيذ يلقي الضوء على افتقار الدول الواقعة على الخطوط الأمامية لأزمة اللاجئين إلى القدرات التي تسمح لها بالاستجابة بشكل فاعل. وفي ظل الصعوبات التي تواجهها الدول المجاورة لاستقبال اللاجئين والغموض المحيط بإمكانية استقرارهم في تلك الدول، يبدو أن التحديات الناجمة عن أزمة الهجرة ندحو أوروبا ستنقل من سيء إلى أسوأ.

عجز القادة الأوروبيون عن مواجهة الأزمة على المستوى الداخلي، فلبثوا إلى تركيا طلباً للمساعدة. وفي شهر مارس 2016، وافقت تركيا - بموجب المقترح الذي قدمه رئيس الحكومة التركي السابق أحمد داوود أوغلو - على استقبال كل اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين الذين يحاولون دخول اليونان عن طريق البحر بطريقة غير قانونية. ووافق القادة الأوروبيون على السماح للاجئين سوري من أحد مخيمات اللاجئين في تركيا بدخول الاتحاد الأوروبي بطريقة شرعية مقابل كل مهاجر غير نظامي يعود إلى تركيا. إضافة إلى ذلك، نص المقترح على تقديم مساعدات لتركيا بقيمة تتجاوز الستة مليارات يورو، كما طالبت الحكومة التركية بإلغاء تأشيرات شنغن للمواطنين الأتراك، وهي النقطة التي تهدد الاتفاق برمته، خاصة بعد الإجراءات القمعية التي اتخذتها الحكومة التركية إثر محاولة الانقلاب في يوليو 2016. وبعد أن وافقت تركيا على الصفقة بهدف تسهيل دخولها إلى الاتحاد الأوروبي، حاولت استغلال مسألة الهجرة للضغط على الدول الأوروبية. ولعل استعداد القادة الأوروبيين للتفكير حتى في إمكانية تلبية طلبات الحكومة التركية المثيرة للجدل هو أصدق تعبير عن صعوبة التحدي الذي تمثله أزمة الهجرة للدول الأوروبية، خاصة على ضوء قوانين مكافحة الإرهاب المتشددة وإجراءات التطهير التي تلت محاولة الانقلاب، والتي تتعارض بشكل مباشر مع متطلبات العضوية في الاتحاد الأوروبي.

بموازاة تزايد الضغط السياسي على القادة الأوروبيين للحد من تدفق اللاجئين والمهاجرين، تتزايد الانتقادات من قبل ندا شطي حقوق الإنسان وخبراء السياسة الخارجية، إذ يتوقع عدد كبير من الخبراء أن تؤدي صفقة «شخص مقابل شخص» إلى تبعات لا تحمد عقباه لأوروبا على المدى الطويل. إضافة إلى ذلك، فإن الصفقة تطرح عدداً من علامات الاستفهام القانونية؛ فلطالما اعتبرت المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان كمنظمة العفو الدولية

أن هذه الصفقات الشاملة تتعارض مع القانون الدولي. لكن في شهر فبراير 2017، أعلنت محكمة العدل الأوروبية ردا على طعن في صفقة الهجرة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا أنها لا تتمتع بالصلاحية القانونية للنظر في شرعية الصفقة⁽²²⁾. بالرغم من ذلك، يبدو أن الصفقة نجحت في الحد من تدفق اللاجئين والمهاجرين السوريين إلى أوروبا في الوقت الحالي. فقد أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن نحو 8000 مهاجر غير نظامي وصلوا إلى سواحل اليونان بعد دخول الصفقة حيز التنفيذ، وذلك في الفترة الواقعة بين أبريل يوليو 2016؛ وقبل توقيع الصفقة، وصل 150.000 مهاجرا غير نظامي تقريبا إلى اليونان بين يناير مارس 2016م⁽²³⁾. لكن، رغم تباطؤ حركة تدفق اللاجئين إلى أوروبا، مازال اللاجئين في تركيا وغيرها من دول المنطقة يعيشون في ظروف صعبة. وفي ظل الانتشار المتنامي لليأس في أوساط اللاجئين السوريين في دول المنطقة، قد يدفع الأمل بحياة أفضل بأعداد كبيرة منهم إلى خوض غمار رحلة اللجوء الشاقة إلى أوروبا.

التحديات الأمنية للاتحاد الأوروبي:

اعتبرت الدول الأوروبية الأكثر تعاطفا مع اللاجئين كألمانيا والسويد أن مساهمة كل الدول الأعضاء في تشاطر المسؤولية كانت لتحد من وقع أزمة الهجرة. لكن ما حصل هو أن أزمة اللاجئين في أوروبا سلطت الضوء على جهود مستقلة ومفككة، وعلى فشل جماعي نجمت عنه عواقب أمنية وخيمة على المدى الطويل للاتحاد الأوروبي. ويبدو المستقبل اليوم قاتما لدول الاتحاد الأوروبي التي عجزت عن تشكيل جبهة موحدة للتعامل مع المشاكل بطريقة فعالة.

فمع دخول الحرب السورية عامها السابع، تتلاشى الآمال بعودة اللاجئين السوريين إلى ديارهم، ومن الطبيعي أن يؤدي عجز الدول الأوروبية عن مساعدة اللاجئين على الاندماج الفعلي في مجتمعاتها إلى تداعيات أمنية على المدى الطويل للاتحاد الأوروبي.

تحدي الاندماج:

من المعروف أن الكثير من دول الاتحاد الأوروبي عجز عن دمج اللاجئين والمهاجرين في نسيجه الاجتماعي بفاعلية. ويشعر عدد كبير من المهاجرين من الجيل الثاني في أوروبا بالتهميش والابتعاد عن الهوية الوطنية، مما يجعلهم

عرضة للتطرف. ويتجلى ذلك بوضوح في عدد المقاتلين الأجانب من أوروبا - والذي تخطى الخمسة آلاف مقاتل بحلول 15 ديسمبر - الذين ينتقلون إلى سوريا والعراق للانضمام إلى الجماعات المتطرفة. وقد أظهرت الهجمات الإرهابية التي استهدفت فرنسا وبلجيكا وألمانيا وغيرها في الآونة الأخيرة أن هؤلاء المقاتلين الأجانب قد يعودون ويشكلون تهديداً أمنياً في أوروبا. وتجدر الإشارة إلى أن معظم اللاجئين السوريين لا يحملون أي أفكار متطرفة ولا يمثلون تهديداً أمنياً للدول الأوروبية التي يدخلون أراضيها. ورغم أن عدد السوريين الذين قدموا طلبات لجوء إلى أوروبا يقارب المليون، فإن اللاجئين السوريين يشكلون نسبة صغيرة جداً من المهاجرين واللاجئين غير النظاميين المتورطين في أعمال إرهابية في أوروبا. لكن، ورغم الاحتمال الضعيف للغاية لضلوع اللاجئين السوريين في أوروبا في أعمال إرهابية، فإن تهميش اللاجئين اليائسين يسهل التطرف، وقد يحول اللاجئين إلى أهداف سهلة للمجندين المتطرفين في أوروبا. وغالباً ما يتم⁶¹ الدخول إلى الاتحاد الأوروبي، لكن هذه المعلومات لم تتأكد بشكل قاطع.

إرسال اللاجئين السوريين في أوروبا إلى مخيمات غير نظامية، أو إلى أحياء سكنية معزولة ومهمشة، وكلها أرض خصبة للتطرف.

أكد مكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول) مؤخراً «عدم العثور على أي أدلة ملموسة لقيام الإرهابيين باستغلال تدفق اللاجئين بشكل منهجي لدخول أوروبا سار»، وأعرب المكتب عن تخوفه من «احتمال تعرض أفراد من الجالية السورية للتطرف بعد وصولهم إلى أوروبا، وللإستهداف من قبل مجندين إسلاميين متطرفين على وجه الخصوص»⁽²⁴⁾.

في ظل عجز مليون لاجئ عن دخول سوق العمل وإيجاد مسكن ملائم أو الاستفادة من الخدمات الاجتماعية بسهولة، قد تؤدي المضامين الاجتماعية والاقتصادية لتهميش اللاجئين إلى زعزعة استقرار دول الاتحاد الأوروبي بشكل ملحوظ. فانتشار اليأس في أوساط اللاجئين سيؤدي في نهاية المطاف إلى تزايد معدلات الجريمة وتحفيز السوق السوداء لليد العاملة والسلع والخدمات. وإزاء التهديد المتمثل في الأزمات الصحية الدولية، كانتشار فيروس الإيبولا في العام 2015 على سبيل المثال، يجب إعطاء الأولوية لدمج اللاجئين السوريين في أنظمة الرعاية الصحية الأوروبية وتأمين المساكن الصحية لهم، بما يخدم الصحة العامة.

لا شك في أن تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين والمهاجرين في فترة قصيرة يشكل عبئاً ثقيلاً على الدول المضيفة، لكن قلاه من دول العالم تملك المقومات التي تملكها الدول الأوروبية والولايات المتحدة لاستيعاب هذه الأعداد. ومن شأن العجز عن استيعاب اللاجئين ودمجهم بطريقة سليمة أن يكيد دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أعباء جسيمة على المدى الطويل ويرتب عليها عواقب أمنية وخيمة.

الولايات المتحدة:

على عكس عدد من الدول الأوروبية، لم تقبل الولايات المتحدة بإعادة توطين أكثر من 20,000 لاجئ سوري منذ بدء النزاع⁽²⁵⁾. ومع بعد الولايات المتحدة جغرافياً عن سوريا وضآلة عدد اللاجئين الذين قبلت استقبالهم، يبقى موقف البلاد من الأزمة بالغ السلبية، خاصة بسبب التفسير المسيس للتحدي الذي طرحته أزمة اللاجئين في أوروبا. ويتجلى هذا التوجه بشكل واضح في السياسات الأخيرة التي رسمتها إدارة ترامب .

فقد وصل الرئيس ترامب إلى السلطة على متن موجة شعبية قوامها الخطاب المناهض للمهاجرين وموقف متشدد تجاه اللاجئين من منطقة الشرق الأوسط. وقد استخدم ترامب في فترة ترشحه أزمة اللاجئين في الاتحاد الأوروبي على ندحو فعال لصياغة خطاب وسياسات حول مكافحة الإرهاب والهجرة تنضح شعوبية، وساقها بشكل يناسب المجتمع الأميركي العاجز عن تحديد إطار لعلاقته المضطربة مع الإسلام والشرق الأوسط منذ أحداث 11 سبتمبر. وقد لقيت هذه التصريحات أذاناً صاغية لدى شريحة كبيرة من الناخبين وشكلت الركيزة الأساسية في موقف ترامب من الهجرة والأمن القومي .

إلا أنه لا يمكن مقارنة الوضع في الولايات المتحدة مع الوضع في أوروبا بأي شكل كان ومع المبالغة في الربط بين اللاجئين وهواجس الإرهاب في الاتحاد الأوروبي، يبقى في هذا الربط شيء من المشروعية، بسبب مجموعة من العوامل التي تعرض الاتحاد الأوروبي لخطر استغلال الجماعات الإرهابية لواقع اللجوء بغية تسلل عناصرها إلى أوروبا. ومن هذه العوامل نذكر قرب أوروبا الجغرافي من مناطق النزاعات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأعداد اللاجئين الكبيرة والافتقار إلى معايير الضبط، ناهيك عن الحدود المفتوحة بين دول شنغن. ولكن لا بد من التوضيح أن الغالبية العظمى من الهجمات الإرهابية

التي ضربت الاتحاد الأوروبي منذ العام 2015 لم تشمل لاجئين أو إرهابيين دخلوا إلى أوروبا بهذه الصفة، باستثناء عدد من أعضاء الخلية المتورطة في هجمات باريس في نوفمبر 2015 وهجمات بروكسل في مارس 2016. يعتقد أن هؤلاء دخلوا إلى أوروبا عن طريق منافذ يستخدمها اللاجئين ون المهاجرون⁶⁷. أظهرت هجمات باريس وبروكسل ثغرات عدة في البروتوكولات الأمنية للاتحاد الأوروبي، وأهمها عدم القدرة على التدقيق الفعال في الأفراد الوافدين إلى القارة في هذا الوضع المشوب بالفوضى.

أما المزاغم التي لمحت لها إدارة ترامب عن «تدفق» جحافل اللاجئين إلى الولايات المتحدة من دون تدقيق كاف، فلا تعدو كونها أداة سياسية بعيدة كل البعد عن واقع عملية إصدار تأشيرات الدخول إلى الولايات المتحدة، وغريبة تماماً عن واقع برنامج قبول اللاجئين الأمريكي (USRAP). تتضمن عملية إعادة توطين اللاجئين في الولايات المتحدة إجراء مقابلات مكثفة مع الأشخاص والتدقيق في سيرتهم الذاتية والتحقق من هويتهم، إضافة إلى مراجعات أمنية واستخباري تجريها وكالات عدة. ويمكن أن تصل مدة هذه العملية إلى سنتين. وعلى الرغم من جهود الرئيس ترامب الرامية إلى التذرع بالوضع في أوروبا للحد من دخول اللاجئين إلى الولايات المتحدة، لا يمكن مقارنة عمليات قبول اللاجئين في الولايات المتحدة التي تخضع لرقابة مشددة مع التدفق غير المنضبط والفوضوي للاجئين والمهاجرين إلى أوروبا. في الواقع، إن الولايات المتحدة هي الأكثر قدرا اقتصاديا وأمنيا على قبول اللاجئين من أي بلد آخر في العالم واستيعابهم.

فلا تدفق اللاجئين ولا الخطر الإرهابي في الولايات المتحدة يماثلان الوضع الذي يعاني منه الاتحاد الأوروبي أو حتى دول مثل الأردن، ولبنان، وتركيا وكلها أوت أعداد هائلة من اللاجئين والنازحين. تفاوت عدد اللاجئين في الولايات المتحدة على مر السنوات، ولكنه عادة ما كان يتراوح بين 75,000 و 100,000 سنوايا⁽²⁶⁾. إلا أن هذا العدد تراجع بعد اعتداءات 11 أيلول / سبتمبر 2001 إلى 27,000 لسنة لواحدة حتى تم وضع تدابير أمنية جديدة⁽²⁷⁾.

استقبلت الولايات المتحدة في السنة المالية 2016 مجموع 84,995 من اللاجئين من مختلف أنحاء العالم مع العلم أن معدل الوقت الذي تستغرقه عملية إعادة توطين اللاجئين في الولايات المتحدة يتراوح بين 18 و 24 شهرا، وهي عملية خاضعة لرقابة مشددة. وعليه، يبان الاختلاف الجوهرى والجذري

عند مقارنة الإحصاءات الأميركية مع نظيرتها في أوروبا، حيث تدفق في العام 2015 وحده مليون لاجئ ومهاجر من دون ضوابط تذكر.

وقد تمثل خطاب حملة ترامب حول اللاجئين، بما في ذلك دعوته لفرض حظر على دخول المسلمين الولايات المتحدة، في السياسة الرسمية التي اعتمدتها إدارته في 27 يناير عندما أصدرت أمراً تنفيذياً يدعو إلى وقف إصدار تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة لمواطني سبع دول هي ليبيا، وإيران، والعراق، والصومال، والسودان، وسوريا، واليمن وذلك لمدة 30 يوماً على الأقل، وتعليق إعادة توطين كل اللاجئين بموجب برنامج قبول اللاجئين الأمريكي (USRAP) لمدة 120 يوماً مع فرض حظر على اللاجئين السوريين إلى أجل غير مسمى. بينما أيد حوالي نصف الأمريكيين الأمر التنفيذي الذي أصدرته إدارة ترامب، وافق 36% فقط على تعليق العمل ببرنامج اللاجئين السوريين إلى أجل غير مسمى. وقد أثار هذا القرار موجة تظاهرات واحتجاجات واسعة في جميع أنحاء البلاد وطرح جملة من التحديات القانونية، أما الوعود بمنح اللاجئين المسيحيين من البلدان السبعة ذات الأغلبية المسلمة أولوية في دخول الولايات المتحدة، أي تثبيت الحظر على المسلمين بحكم الأمر الواقع، فطرح تحديات قانونية مشككة بدستورية القرار فأبطل في المحكمة. وأصدرت الإدارة في 6 مارس نسخته معدلة من القرار مستثياه العراق من قائمة الدول المحظورة ومعدلة الأحكام التي كانت قد شكلت إشكالية للمحاكم الفيدرالية، محافظة مع ذلك على جوهر القرار الأساسي. ولكن الأهم هو أن هذه النسخة المعدلة لم تنص على تعليق العمل ببرنامج اللاجئين السوريين إلى أجل غير مسمى، إلا أنها نصت على تعليق إعادة توطين كل اللاجئين بموجب برنامج قبول اللاجئين الأمريكي (USRAP) لمدة 120 يوماً.

الخاتمة:

نخلص إلى أن الأزمة السورية أثرت تأثيراً مباشراً على الأمن الإنساني وذلك يعود إلى اتساع حجم الأزمة وانتشارها في معظم الأقاليم السورية وتحولها من ثورات مطلبية إلى حرب مسلحة مما فاقم الآثار الإنسانية، حيث تمثل أهم أثار الأزمة السورية على الأمن الإنساني في ارتفاع عدد القتلى والجرحى وانتشار اللاجئين والنازحين في داخل وخارج سوريا بالإضافة إلى انهيار الاقتصاد السوري والبنية التحتية والتي تشمل الأنظمة الصحية والتعليمية والثقافية والخدمية.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

1. أثرت الأزمة السورية على جميع نواحي حياة الإنسان السوري محلياً وإقليمياً ودولياً.
2. يمثل اللاجئون السوريون أزمات متحركة إقليمياً ودولياً
3. فشلت جميع محاولات إنهاء الأزمة السورية نظراً لتعقيد الأزمة والأطراف الفاعلة فيها.

التوصيات

خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات، من أهمها:

1. على المجتمع الدولي والإقليمي بذل مزيد من الجهود لحل الأزمة السورية.
2. على المجتمع الدولي والإقليمي العمل على استضافة اللاجئين السوريين ومحاولة توفير أوضاعهم.
3. على المجتمع الدولي والإقليمي ممارسة المزيد من الضغوط على النظام الحاكم في سوريا من أجل بناء حوار يؤدي إلى انتقال ديمقراطي.

الهوامش:

- (1) محمد جمال باروت، العقد الاخير في تاريخ سوريا جدلية الجمود والإصلاح، المركز العربية ودراسة السياسات، بيروت، 2013م، ص396-397
- (2) محمود بيومي، اللاجئين السوريين في دول الجوار- أزمة إنسانية وتداعيات إقليمية، الأهرام الاستراتيجي، 1- مايو، 2020م للموقع: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Se>
- (3) نصر ربيع وآخرون، الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، المركز السوري للبحوث والسياسات، سوريا، 2013م، ص55
- (4) ريفلين بول، حرب التدمير الذاتي في سوريا وتداعياتها الإقليمية، جامعة تل أبيب، مجلة اقتصادية، مجلد 3، العدد 6، 2013م، ص1.
- (5) محمود بيومي، مرجع سابق للموقع.
- (6) خالد العيطة، الأزمة السورية خطر يهدد بخلق جيل ضائع، -11 فبراير، 2020م، بوابة الشرق، للموقع: <http://www.al-sharq.com/news/details/308507>
- (7) نصر ربيع وآخرون، مرجع سابق، ص54
- (8) أيمن أبوهاشم، تداعيات الثورة السورية على فلسطيني سوريا، مجلة شئون فلسطينية، العدد 251، سبتمبر 2012م، ص231
- (9) طارق حمو، اللاجئين الفلسطينيين في ظل الثورة السورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2013م ص18-21.
- (10) أيمن أبوهاشم، مرجع سابق، ص231-233
- (11) معتصم حماد، قراءة في الحالة الفلسطينية في سورية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 6 يونيو- 2020م، للموقع: <http://www.alzaytouna.net/permalink/4888>
- (12) غافن ديفيد وايت، النزاع في المجتمعات السورية واستضعاف اللاجئين الفلسطينيين، نشر الهجرة القسرية، العدد 44، نوفمبر، 2013م، ص80.
- (13) رجاء ديب، الفلسطينيون في سوريا: نكبة متجددة في ظل الأزمة السورية، جريدة حق العودة، العدد 57، 25 فبراير، 2014م، ص6
- (14) تقرير الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، 2013، للموقع: <http://www.shtml.index/wesp/policy/desa/development/en/org>، ص2.
- (15) منى علمي، ضياع مستقبل سوريا الاقتصادي، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، 19 نوفمبر، 2013م، للموقع: <http://carnegieendowment.org/19/11/sada/2013>
- (16) مركز سوريا للبحوث والدراسات، الواقع الاقتصادي والاجتماعي في ظل الثورة السورية، سوريا، 24 تشرين الثاني، 2013م، ص2.
- (17) منى علمي، مرجع سابق للموقع.
- (18) المفوضية الأوروبية. «لبنان: الأزمة الس ورية». إيكو فاكتيوك، مايو 2016.

- (19) http://ec.europa.eu/echo/files/aid/countries/factsheets/lebanon_syrian_crisis_en.pdf
- (20) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. «الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين». أوروبا: طلبات اللجوء السورية. فبراير 2019م.
- (21) <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/asylum.php>
- (22) جوندان كلايتون وهيروارد هولاند. «وصول أكثر من مليون شخص إلى أوروبا عبر البحر عام 2015». المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ديسمبر، 2015م.
- (23) <http://www.unhcr.org/en-us/news/latest>
- (24) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. «إجراءات الاستجابة الطارئة للاجئين/المهاجرين - منطقة البحر المتوسط». 7 سبتمبر 2016. <http://data.unhcr.org/mediterranean/regional.php>
- (25) بيان صحفي رقم 19 / 17. المحكمة الأوروبية العامة، 28 فبراير 2017.
- (26) <http://curia.europa.eu/jcms/upload/docs/application/pdf/2017-02/cp170019en.pdf>
- (27) كوندور فيليب. «عدد اللاجئين إلى أوروبا يسجل ارتفاعاً قياسياً عام 2015 ويصل إلى 1.3 مليون». مركز بيو، 2 أغسطس، 2016م. <http://www.pewglobal.org/2016/02/08/>
- (28) تقرير الحالة والتوجهات الإرهابية في الاتحاد الأوروبي للعام 2016. يوروبول. 1 ديسمبر 2016.
- (29) <https://www.europol.europa.eu/activities-services/main-reports/european-union-terrorism>
- (30) بيانات مستقصة من نظام برنامج قبول اللاجئين العالمي قبول اللاجئين السوريين ووصولهم 11/15/3 - 15/3 (WRAPS)،
- (31) فشل أمريكا في التعامل مع اللاجئين»، مجموعة صوفان، 7 فبراير 2019م
- (32) <http://www.soufangroup.com/tsg-intelbrief-americas-failure-on-refugees>
- (33) جاندس مانديويل كروغستاد وجينا اردفورد «وقائع أساسية حول اللاجئين إلى الولايات المتحدة الأمريكية»، مركز بيوللدارسات، 30 يناير 2019م <http://www.pewresearch.org/fact-tank>

المصادر والمراجع:

1. محمد جمال باروت، العقد الاخير في تاريخ سوريا جدلية الجمود والإصلاح، المركز العربية ودراسة السياسات، بيروت، 2013م.
2. محمود بيومي، اللاجئين السوريين في دول الجوار - أزمة إنسانية وتداعيات إقليمية، الأهرام الاستراتيجي، 1- مايو، 2020م للموقع: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Se>
3. نصر ربيع وآخرون، الأزمة السورية الجذور والأثار الاقتصادية والاجتماعية، المركز السوري للبحوث والسياسات، سوريا، 2013م.
4. ريفلين بول، حرب التدمير الذاتي في سوريا وتداعياتها الإقليمية، جامعة تل أبيب، مجلة اقتصادي، مجلد 3، العدد 6، 2013م.
5. خالد العيطة، الأزمة السورية خطر يهدد بخلق جيل ضائع، 11- فبراير، 2020م، بوابة الشرق، للموقع: <http://www.al-sharq.com/news/details/308507>
6. أيمن أبوهاشم، تداعيات الثورة السورية على فلسطيني سوريا، مجلة شئون فلسطينية، العدد 251، سبتمبر 2012م.
7. طارق حمو، اللاجئين الفلسطينيين في ظل الثورة السورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2013م.
8. معتصم حماد، قراءة في الحالة الفلسطينية في سورية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 6 يونيو- 2020م، للموقع: <http://www.alzaytouna.net/permalink/4888>
9. غافن ديفيد وايت، النزاع في المجتمعات السورية واستضعاف اللاجئين الفلسطينيين، نشر الهجرة القسرية، العدد 44، نوفمبر، 2013م.
10. رجاء ديب، الفلسطينيون في سوريا: نكبة متجددة في ظل الأزمة السورية، جريدة حق العودة، العدد 57، 25 فبراير، 2014م.
11. تقرير الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، 2013، للموقع: <http://www.un.org/esa/desa/development/en/index.shtml>
12. منى علمي، ضياع مستقبل سوريا الاقتصادي، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، 19 نوفمبر، 2013م، للموقع: <http://carnegieendowment.org/sada/2013/11/19/>
13. مركز سوريا للبحوث والدراسات، الواقع الاقتصادي والاجتماعي في ظل الثورة السورية، سوريا، 24 تشرين الثاني، 2013م.
14. المفوضية الأوروبية. «لبنان: الأزمة السورية». إيكوفاكتبوك، مايو 2016.
15. http://ec.europa.eu/echo/files/aid/countries/factsheets/lebanon_syrian_crisis_en.pdf

18. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. «الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين». أوروبا: طلبات اللجوء السورية. فبراير 2019م.
<http://data.unhcr.org/syrianrefugees/asylum.php> 19.
20. جوناثان كلايتون وهيروارد هولاند. «وصول أكثر من مليون شخص إلى أوروبا عبر البحر عام 2015». المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ديسمبر، 2015م.
<http://www.unhcr.org/en-us/news/latest> 21.
22. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. «إجراءات الاستجابة الطارئة للاجئين/ المهاجرين - منطقة البحر المتوسط». 7 سبتمبر 2016.
<http://data.unhcr.org/mediterranean/regional.php>
23. بيان صحفي رقم 19 / 17. «الحكمة الأوروبية العامة، 28 فبراير 2017.
24. <http://curia.europa.eu/jcms/upload/docs/application/pdf/201702-cp170019en.pdf>
25. كوندور فيليب. «عدد اللاجئين إلى أوروبا يسجل ارتفاعاً قياسياً عام 2015 ويصل إلى 1.3 مليون». مركز بيو، 2 أغسطس، 2016م
<http://www.pewglobal.org/2016/02/08/>
26. تقرير الحالة والتوجهات الإرهابية في الاتحاد الأوروبي للعام 2016.
27. يوروبول. 1 ديسمبر 2016.
28. <https://www.europol.europa.eu/activities-services/main-reports/european-union-terrorism>
29. بيانات مستقصاة من نظام برنامج قبول اللاجئين العالمي قبول اللاجئين السوريين ووصولهم 3/15/11 - 3/15/15 (WRAPS)